التعليم لا ينتظر

صندوق من أجل التعليم في حالات الطوارئ

الخطة الاستراتيجية

2021-2018

تمت صياغة هذه الخطة الاستراتيجية مع أصحاب المصلحة في صندوق "التعليم لا يمكن أن ينتظر" من خلال فريق عمل خاص بالمسائل الاستراتيجية يمثل دول الشمال والجنوب والأمم المتحدة ومنظمات غير حكومية ومانحين. وتم إجراء مشاورات حول البعد الاستراتيجي وطرائق التنسيق والخدمات الأساسية، التي توجه دفة الاستراتيجية للفترة 2018-2021 مع الشركاء الحكوميين ومتلقي المنح القُطريين في كل من أفغانستان وبنغلاديش ولبنان وأوغندا واليمن. وقد أُخذت بعين الاعتبار وثيقة الدروس المستفادة التي أُعدت حول الاستثمارات الأولية (يونيو/ حزيران 2017) إضافة إلى أفضل الممارسات الخاصة بالبرمجة الإنمائية في سياقات الأزمات. تعتبر وثيقة "التعليم لا يمكن أن ينتظر: اقتراح صندوق للتعليم في حالات الطوارئ" الصادرة عن معهد التنمية الخارجية (مايو/ أيار 2016) بمثابة الأساس الذي تقوم عليه هذه الخطة الاستراتيجية ذلك أنها تشتمل على البحث والتحليل والمشاورات التي أُجريت على امتداد عدة سنوات مع نطاق واسع من الفاعلين بما في ذلك حكومات ومانحين ومنظمات مجتمع مدني وفاعلين إنمائيين وإنسانيين، مما أدى إلى إنشاء صندوق التعليم لا يمكن أن ينتظر.

صورة الغلاف: ديانا، 6 سنوات، (يمين)، سعيدة بالعودة إلى مقعد الدراسة في مدرسة طيبة الرياح بناحية زمار في محافظة نينوى.
"وقالت ديانا "أمل في يوم من الأيام أن أصبح مديرة لهذه المدرسة".
© اليونيسف/ أنمار

المحتويات

تمهيد	**3**
خلاصة وافية	**5**
القيمة المضافة	**8**
الرؤية والرسالة	**12**
المبادئ والوظائف الأساسية	**13**
الأهداف والنتائج الاستراتيجية	**18**
الاستثمارات القطرية	**23**
الرصد والتقييم والتعلم	**25**
المرفقات	**28**
المرفق 1: ملخص مصفوفة المخاطر على مستوى المؤسسة	28
المرفق 2: البلدان المستفيدة من البرامج متعددة السنوات لبناء القدرة على التحمل 2018-2021	30
المرفق 3: إطار النتائج الاستراتيجية	31

الخطة الاستراتيجية لصندوق التعليم لا يمكن أن ينتظر للفترة 2018-2021

نظرة سريعة

الرؤية

أن يتمكّن كل الأطفال والشباب المتأثرين بالأزمات من التعلم بلا أية تكلفة في عالم يخلو من الخوف ومن أي تهديد لسلامتهم كي يكبروا ويحققوا كامل إمكاناتهم.

الرسالة

خلق مستوى أعلى من الالتزام السياسي والتنفيذي والمالي المشترك لتلبية الاحتياجات التعليمية لملايين الأطفال والشباب المتأثرين بالأزمات، مع التركيز على تحقيق استجابة أكثر رشاقة وترابطاً وسرعة على امتداد الطيف الإنساني-الإنمائي من أجل إرساء أسس النظم التعليمية المستدامة.

الهدف العام

تنفيذ تدخلات مدعومة من صندوق التعليم لا يمكن أن ينتظر للوصول إلى 8 ملايين طفل وشاب متأثرين بالأزمات بحلول عام 2021.

الأهداف الاستراتيجية

1. زيادة الدعم السياسي للتعليم في الأزمات
2. زيادة التمويل للتعليم في الأزمات
3. تحسين التخطيط والاستجابة المشتركيّن
4. تعزيز القدرة على الاستجابة
5. تحسين مستوى المساءلة

النتائج الجماعية للتعليم

- إمكانية الوصول
- الإنصاف + المساواة بين الجنسين
- الاستمرارية
- الحماية
- الجودة

تمهيد

"أعتقد أن التعليم سوف يساعدنا على بناء مستقبلنا"

هذه هي كلمات ماجد، التلميذ السوري الصغير، قالها وهو يقف بين حطام بيته والدمار الذي لحق ببلدته في هذا البلد الذي تنهشه الحرب. الكهرباء شحيحة والإنترنت لا يمكن التعويل عليها. أما الندوب الاجتماعية فستحتاج إلى سنين قبل أن تبرأ. ومع ذلك، لا يزال ماجد يتشبث بأمله الأخير: التعليم لبناء مستقبل.

على الجانب الآخر من العالم، وفي مخيمات اللاجئين في مدينة كوكس بازار، تواجه فاطمة ابنة الخمسة عشر ربيعاً مستقبلاً يغلفه الشك. تعرضت فاطمة للاغتصاب فيما قُتل والداها قبل أن تصل إلى مخيمات اللاجئين عبر الحدود في بنغلاديش. وما لم تحصل فاطمة على المساعدة النفسية والتعليم، فإنها ستكون (شأنها شأن 39 مليون فتاة يعشن في أزمات) عرضة للسقوط ضحية للاتجار لأغراض جنسية والانتهاكات المستمرة والاستضعاف مدى الحياة. هي الأخرى تستحق أن يكون لديها أمل.

تعيش فيكتوريا في جمهورية الكونغو الديمقراطية الواقعة وسط قارة أفريقيا، وهي واحدة من 7.8 مليون طفل محرومين من التعليم الجيد في بلد عانى من النزاع المسلح طيلة أربعة عقود. النزاع والتهجير المتكرر وارتفاع مستويات العنف الجنسي وارتفاع مستوى تكاليف الالتحاق بالدراسة كلها عوامل تجعل من المستحيل فعلاً بالنسبة لفيكتوريا ولملايين البنات والشابات المتأثرات بهذه الأوضاع أن يمارسن حقهن في التعليم في بيئات محمية وآمنة. هي الأخرى تستحق أن يكون لها مستقبل.

إن التعليم في عالمٍ يرزح فيه الملايين من الأطفال والشباب تحت وطأة النزاعات الوحشية والكوارث الطبيعية والآفات، لا يمكنه أن ينتظر حتى تتوقف معاناتهم أو إلى أن تتم إعادة بناء بلادهم أو حتى يحقق العالم السلام والأمن العالميين. ذلك أنهم هم مَن يقع على عاتقه بناء ذلك المستقبل.

صندوق 'التعليم لا يمكن أن ينتظر' هو أول صندوق عالمي يتم تخصيصه للتعليم في حالات الطوارئ والأزمات الطويلة. يوجد في الوقت الراهن 75 مليون طفل محرومين من طفولتهم ومن التعليم وفرصة الاستعداد لمرحلة بلوغ مثمرة؛ فكانت النزاعات والكوارث التي حلت بهم سبباً في حرمانهم من فرصة الاستغلال الأمثل لحياتهم في تحقيق طموحهم. ومع ذلك، لا يزال التعليم في حالات الطوارئ والأزمات الطويلة حتى الآن مهملاً – فلا يؤخذ على محمل الجد الكافي عند تمويل المعونة الإنسانية مما يبقي حصة التعليم عند 3.4 في المئة فقط من النداءات الإنسانية وبالتالي يُحدث نقصاً هائلاً في التمويل. لا بد لذلك أن يتغير.

وبعد سنوات من البحث والعمل التحضيري لإحداث مثل هذا التغيير، تم إنشاء صندوق التعليم لا يمكن أن ينتظر وذلك أثناء مؤتمر القمة العالمي للعمل الإنساني تحت لواء خطة العمل من أجل الإنسانية. اعتُبر التعليم الجيد، والموجه من أجل تجسير الفجوة بين الإغاثة الإنسانية والتنمية، حقاً مركزيا غير قابل للمساومة في العمل الإنساني إلى أن يتحقق الانتعاش والتنمية. ومن هنا فإننا نأمل ألا يعود هدف التنمية المستدامة الرابع بعد اليوم بمثابة حلمٍ بعيد المنال يراود ملايين الأطفال والشباب لأنهم يعيشون في مخيمات للاجئين أو في بلد متأثر بالنزاع العنيف.

تمثل الخطة الاستراتيجية للصندوق للفترة 2018-2021 طريقة العمل الجديدة فيما يتعلق بالترابط الإنمائي-الإنساني. يهدف الصندوق، متسلحاً بسرعة العمل الإنساني وعمق العمل الإنمائي، إلى تمويل التعليم الجيد لثمانية ملايين طفل وشاب في أشد أوقات احتياجهم إليه، خلال السنوات الأربع القادمة. ويسعى الصندوق، من خلال قدر أقل من البيروقراطية وقدر أكبر من المساءلة، إلى تحقيق المزيد على المستوى المحلي وإحداث أثر حقيقي في حياة هؤلاء الأطفال والشباب.

ولتحقيق هذه الغاية، سوف يتصدى صندوق التعليم لا يمكن أن ينتظر لخمس وظائف أساسية، هي: (1) تحفيز الالتزام السياسي، (2) تعبئة وتحفيز التمويل، (3) دعم البرمجة المشتركة لسد الفجوة بين الإغاثة والتنمية، (4) تعزيز القدرة وإضفاء الطابع المحلي، (5) النهوض بالمساءلة والبيانات القائمة على الأدلة والجودة.

تتحقق الخطة الاستراتيجية من تصميم الصندوق على التحرك بسرعة وفعالية. ففي غضون سنة واحدة من بدء العمليات قام الصندوق بتخصيص 84 مليون دولار وتقديم الدعم لخمسة عشر بلداً متأثراً بالأزمات من خلال الاستثمارات الأولية والاستجابة الأولية لحالات الطوارئ، وسيقوم في ربيع عام 2018 بإطلاق 4 برامج متعددة السنوات لبناء القدرة على التحمل. ومع ذلك، لا تزال ثمة حاجة للمزيد لتلبية ثغرات التمويل المستمرة التي تخطت 350 مليون دولار لعام 2018 وحده.

نرجو أن تقدم هذه الخطة الاستراتيجية فرصة للدفع نحو إحداث تحول في النُهُج العالمية والاستراتيجية والسياسية والمالية في التعامل مع الأزمات الإنسانية. فهذه الخطة تتطلع إلى نقل التعليم من الهامش إلى مركز الاهتمام في منع وتسوية التحديات القائمة حالياً عن طريق تحويل أولويات التمويل نحو التعليم. ذلك أن الاستثمار في تقديم التعليم الجيد لملايين الأطفال والشباب يعني الاستثمار في رأس المال البشري. إنه يعني الاستثمار في الإنسانية، إنسانيتهم وإنسانيتنا.

حضرة السيد غوردون براون
رئيس الفريق التوجيهي الرفيع المستوى لصندوق التعليم لا يمكن أن ينتظر، والمبعوث الخاص للأمم المتحدة للتعليم العالمي

ياسمين شريف
المديرة
صندوق التعليم لا يمكن أن ينتظر

ملخص تنفيذي

تم إطلاق صندوق التعليم لا يمكن أن ينتظر [سيُشار إليه من هنا فصاعداً بعبارة "الصندوق"] من أجل إحداث تحول في منظومة المساعدات التي تعجز حالياً عن الوصول إلى 75 مليون طفلاً وشاباً[1] على هذا الكوكب هم من أكثر السكان قابلية للتعرض للضرر. إنه الصندوق العالمي الأول للتعليم في حالات الطوارئ والأزمات الطويلة والغاية منه مواجهة العقبات التي حالت دون تقديم الفاعلين الإنسانيين والإنمائيين التعليم الجيد في الأزمات الإنسانية.

ويهدف الصندوق إلى ضمان إعطاء الأولوية للتعليم باعتباره جانباً من الاستجابة الإنسانية لا يمكن المساومة عليه. إن طرائق الاستثمار المرنة التي ينتهجها الصندوق موجهة لمساندة الاستجابة السريعة للاحتياجات الملحّة للأطفال مع العمل على ردم الفجوة التي لازمت نظم المساعدة الإنسانية والإنمائية لغاية الآن.

يتمثل الهدف العام للصندوق في الفترة 2018-2021 في دعم عملية توفير التعليم الجيد لثمانية ملايين طفل وشاب – من عمر 3 إلى 18 عاماً- في مناطق العالم الأكثر تأثراً بالنزاعات والكوارث. أما موقع البنات المراهقات صغيرات السن فهو في صميم هذه الجهود.

سيشكل ذلك مرحلة إنجاز مرجعية على صعيد دفع مسيرة التقدم نحو تحقيق هدف التنمية المستدامة الرابع بشأن التعليم الجيد حيثما كان الخطر المحيق بالتعليم في الذروة. وبقيامه بذلك، يرسي الصندوق الأساس الذي سترتكز عليها مساعينا الجماعية للوصول إلى 75 مليون طفل وشاب متأثر بالأزمات بحلول عام 2030.

ولبلوغ هذا الهدف، سوف يجمع الصندوق بين نطاق واسع من الفاعلين – من القطاعات الإنسانية والإنمائية والحكومات والمانحين والقطاع الخاص والعمل الخيري- في تعاونٍ يمتد لعدة سنوات، بناءً على نقاط القوة لكل منهم، من أجل تحقيق نتائج التعليم الجماعية. وتقع طريقة العمل الجديدة في صميم القيمة المضافة لصندوق التعليم لا يمكن أن ينتظر.

سيعمل الصندوق، عبر نافذته الخاصة بالاستجابة الأولية لحالات الطوارئ، بمثابة العنصر الحافز على توفير الاستجابة الفورية والسريعة للاحتياجات التعليمية عند وقوع حالات طارئة مفاجئة وعند حدوث تصعيد في الأزمات. وعبر نافذته الخاصة ببناء القدرة على التحمل متعددة السنوات، سيستثمر الصندوق في البلدان المتأثرة بالأزمات الطويلة عبر تيسير البرمجة الإنسانية والإنمائية المشتركة متعددة السنوات والتمويل المشترك للبرامج. وعند تنفيذ هذه البرامج المشتركة متعددة السنوات، ستدعم نافذة مرفق التعجيل أعمال جمع الأدلة وتحليلها بما يثري أفضل الممارسات ويعزز الابتكارات ويحوّل الاستثمارات إلى منافع عامة ملموسة.

سيعتمد الصندوق على الشبكات ومنصات المناصرة ذات الصلة من أجل تحقيق درجة أقوى من التضامن والالتزامات السياسية والتعديل على السياسات فيما يتعلق بالتعليم في حالات الطوارئ. ومن خلال هذه الحركة، سيعمل الصندوق لحشد دعم أصحاب المصلحة من أجل الحفاظ على التعهدات التي تم الالتزام بها في قرار الأمم المتحدة بشأن الحق في التعليم في حالات الطوارئ وترجمة تلك التعهدات إلى تمويل إضافي بما يُسهم في إنجاز الهدف العام للصندوق. وسوف يعزز الصندوق من حجم مشاركته مع المانحين وسيوسع من نطاق اختصاصها وسيقوم ببناء شراكات جديدة مع القطاع الخاص وقطاع العمل الخيري، فيما يواصل التمويل المبتكر.

1 تشير عبارة "طفل وشاب" في هذه الخطة الاستراتيجية إلى الفئة العمرية من 13 إلى 18 سنة.

"لنكن واضحين تماماً؛ فالمسألة لا تتعلق بتحويل التمويل من البرامج الإنمائية نحو البرامج الإنسانية أو العكس. بل هي متعلقة بالتعرف على الأهداف المشتركة والاستغلال الأمثل للموارد والقدرات القائمة من أجل مساعدة كل الناس الذين يعيشون في أوضاع تغشاها مخاطر وقابلية للتضرر وأزمات. إن المسألة متعلقة بالعمل معاً على نحو أفضل للتقليل من الاحتياجات الإنسانية على المدى المتوسط إلى الطويل".

الأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو غوتيريش،
28 يناير/ كانون الثاني 2018 – تعليقات أثناء الاجتماع الرفيع المستوى بشأن طريقة العمل الجديدة

فتيات أثناء "صف الأحلام" في مدرسة أبو تمام في غزة
©اليونيسف/البابا

CRAYONS
CRAYONS

القيمة المضافة

تقليدياً، عانى الفاعلون الإنمائيون والإنسانيون من نظام مجزأ يميل إلى خلق نزعة من التقوقع والانفصال وعدم الكفاءة. وكي تتم ترجمة خطة العمل من *أجل الإنسانية*[2] المنبثقة عن مؤتمر القمة العالمي للعمل الإنساني إلى أفعال، تم إنشاء صندوق 'التعليم لا يمكن أن ينتظر' من أجل إزالة العقبات التي تحول دون توحيد جهود الفاعلين الإنمائيين والإنسانيين والحكومات والمنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص لتلبية الاحتياجات التعليمية المتنامية والملحة في حالات الطوارئ والأزمات الطويلة.

يكمن العنصر المميز الرئيسي للصندوق في نهجه في البرمجة المشتركة الذي يتطلب تخطيطاً مشتركاً وتعاوناً وثيقاً بين جميع الفاعلين على الأرض، من بداية الأزمة وحتى التنفيذ.

ولتفكيك حالات التقوقع، يشجع الصندوق على نهج كلي "كل المنظومة" يعتمد خارطة طريق واحدة وإطار عمل واحد وأسلوب العمل المشترك. إنه معني بالفعالية الجماعية وتحقيق نتائج أفضل. إن الاستثمار من خلال هذا الصندوق هو استثمار في "*طريقة العمل الجديدة*" هذه لإحداث نقلة في الاستجابات التعليمية في الأزمات الطويلة. ونتيجة لذلك، يصبح حجم القطاع أكبر من مجموع أجزائه.

ثمة عنصر مميز آخر للصندوق وهو أنه الآلية التمويلية الوحيدة التي تركز بصفة محددة على مهمة ثنائية تتمثل في الاستجابات التعليمية السريعة في حالات الطوارئ إلى جانب ديمومة فعالية التعليم وجودته على المدى الطويل. تعمل برامج بناء القدرة على *التحمل* متعددة *السنوات* على ردم الهوة بين الاستجابات الإنسانية قصيرة المدى والتدخلات الإنمائية طويلة المدى بغية تعزيز الانتقال السلس بين المرحلتين.

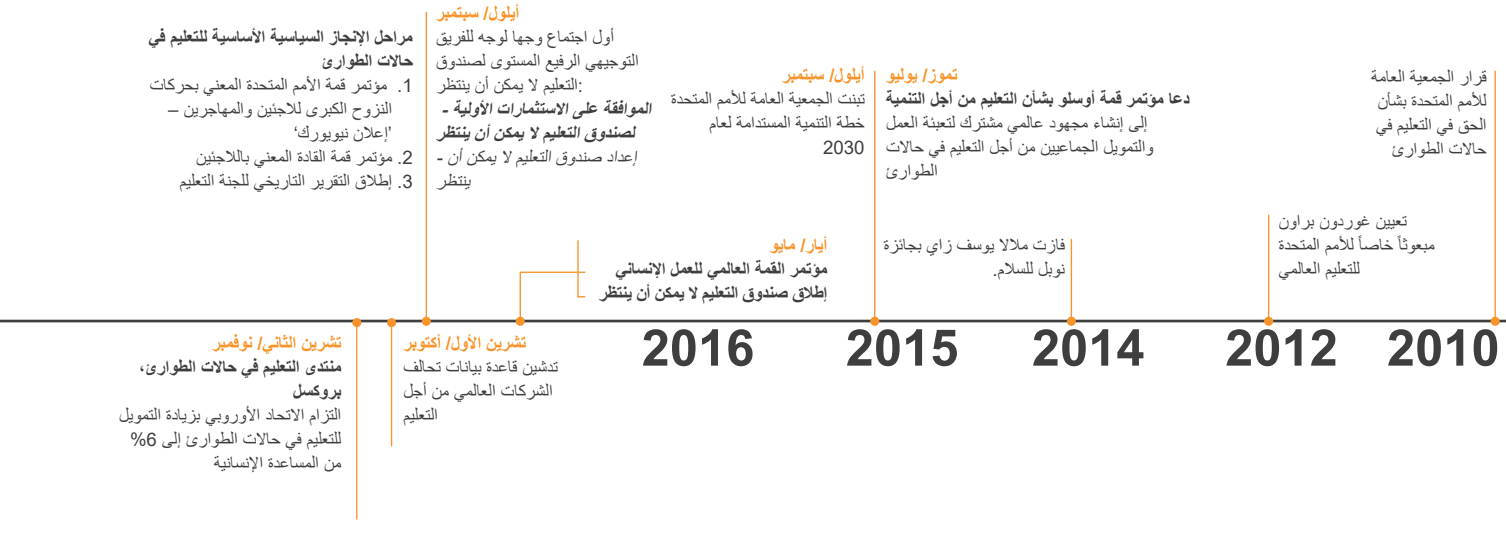

2 خطة العمل من أجل الإنسانية عبارة عن خطة وضعها الأمين العام للأمم المتحدة توضح التغييرات اللازمة لتخفيف المعاناة والحد من المخاطر وتقليل القابلية للتضرر على نطاق العالم. ووجهت الخطة الإطار الأساسي لمؤتمر القمة العالمي للعمل الإنساني حيث أعلنت 180 دولة عضو في الأمم المتحدة وأكثر من 700 منظمة غير حكومية محلية ودولية والقطاع الخاص وأصحاب مصلحة آخرين عن آلاف الالتزامات من أجل تحويلها إلى واقع حقيقي.

ومن خلال ولايته وطرائقه الفريدة من نوعها، يعمل الصندوق على:

زيادة التمويل الإضافي للتعليم في حالات الطوارئ: يسعى الصندوق إلى تنفيذ توصيات الفريق الرفيع المستوى المعني بتمويل أنشطة المساعدة الإنسانية.[3] يعمل الصندوق مع مانحين ناشئين وغير تقليديين ومنظمات ومؤسسات تابعة للقطاع الخاص، بالإضافة إلى المانحين التقليديين. كما أن الصندوق ملتزم بتحقيق أموال إضافية من خلال آليات تمويل مبتكرة.

وبصفته آلية تمويلية، أُنشأ الصندوق كي "يكبّر الكعكة" المخصصة للقطاع فيما يدعو "للمزيد من أجل الجميع" على أرض الواقع. وهكذا، فإنه يتم حصول الوكالات المنفذة على أموال البرمجة – عوضاً عن التنافس معها.

توفر برامج الصندوق المشتركة متعددة السنوات وسيلة تمويلية يمكن التنبؤ بها نظير أهداف ونتائج شاملة للجميع وواضحة التصميم وأطر قوية للنتائج. ويعزز هذا أيضاً التمويل الوارد من هيكل المساعدات متعدد الأطراف. ويسعى الصندوق إلى بناء صلات قوية مع مرفق التمويل الدولي للتعليم لضمان أخذ جميع خيارات التمويل المتاحة في الحسبان، بما في ذلك التمويل الجديد من المصارف الإنمائية متعددة الأطراف، في إطار الحل المطروح للبلدان المتأثرة بالنزاعات.

ضمان مراعاة ظروف الأزمات ودعم المساواة والإنصاف: يهدف الصندوق إلى الوصول إلى أبعد نقطة في الخلف في الأوضاع الأشد اضطرارية بما في ذلك اللاجئون والمشردون داخلياً والمجتمعات المضيفة، مع التركيز بصفة خاصة على البنات والمراهقات. يستثمر الصندوق في البلدان ذات الدخل المتوسط

فترة حضانة الصندوق بموجب ترتيب استضافة اليونيسف تمتد على طول الفترة 2018-2021

3 تقرير الفريق الرفيع المستوى المعني بتمويل أنشطة المساعدة الإنسانية المقدم للأمين العام: Too important to fail - addressing the humanitarian financing ga (أهمية لا يجوز معها الفشل– معالجة الثغرة في تمويل العمل الإنساني) (يناير/ كانون الثاني 2016)

والمنخفض. ويولي الصندوق اهتماماً خاصاً للمجتمعات المحلية التي تتأثر بحدوث مفاجئ لكوارث طبيعية وأوبئة وانتهاكات ممنهجة وواسعة النطاق للقانون الدولي في النزاعات المسلحة. ويؤكد الصندوق على الإنصاف والحماية والمساواة بين الجنسين و 'مبادئ عدم إلحاق الضرر'. ويحرص الصندوق على عدم تعرض الجماعات المهمشة (كالأقليات والأطفال والشباب ذوي الإعاقة) للإقصاء وضمان تلبية احتياجاتها على النحو المناسب.

ردم الفجوة الإنسانية-الإنمائية:
يجمع الصندوق، في وسط الأزمة ومن خلال عمله عبر هيكل التنسيق الإنساني القائم،[4], بين الحكومات المضيفة وجميع الشركاء ذوي الصلة، من قبيل مجموعة التعليم، وآليات تنسيق شؤون اللاجئين، والمجموعات التعليمية المحلية، والمبادرات الإقليمية من قبيل مبادرة 'لا لضياع أي جيل'. وعن طريق الجمع بين هؤلاء الفاعلين منذ البداية، تستجيب البرمجة المشتركة التي يقوم الصندوق على تنسيقها للاحتياجات الفورية والعاجلة، وتتصدى للاحتياجات النظامية والتدخلات متوسطة المدى، فيما تمهد الطريق أيضاً للحلول طويلة المدى والمستدامة. وبقيامه بذلك، يعمل الصندوق على تفعيل التنسيق مع خطة الأمم المتحدة لأهداف التنمية المستدامة (خطة التنمية المستدامة لعام 2030)، والشراكة العالمية من أجل التعليم والمجموعات التعليمية المحلية بما يكفل متانة الصلات مع خطط القطاع التعليمي المؤقتة وطويلة المدى إلى جانب الخطط والأطر الإنمائية.

الإنجاز بسرعة العمل الإنساني وعمق العمل الإنمائي: بصفته صندوقاً يشكل نقلة هائلة على صعيد سرعة التحرك، يستخدم الصندوق أمانة متواضعة الحجم تعمل بالحد الأدنى من البيروقراطية وبتكاليف عامة منخفضة. يتيح التنفيذ المباشر للصندوق وطريقته المتحررة من الميزانية بالعمل على نحو سريع، وتعزيز المساءلة والاستغلال الأمثل للخبرات الإنسانية والإنمائية لرفع مستوى الجودة وتقليل البيروقراطية بغية تسريع الأداء.

تعزيز خطة إضفاء الطابع المحلي: يجعل التمويل المرن وطرائق التنفيذ المباشر من الصندوق صندوقاً محدد السياق ويسمح له بأن يستثمر في نطاق واسع من الشركاء بما في ذلك الحكومات ووكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية المحلية والدولية. يستثمر الصندوق عبر التحضير الاستباقي في المستجيبين المحليين والوطنيين بما يؤكد الالتزامات المنبثقة عن *الصفقة الكبرى*[5] ويعزز "خطة إضفاء الطابع المحلي للمساعدات". وبالتالي، تساعد استثمارات الصندوق في التقليل من عدد الوسطاء الذين يتم توجيه المساعدات عبرهم قبل وصولها إلى المستفيدين، مما يقلل من تكاليف المعاملات.
ويضمن الصندوق أيضاً من خلال نهجه القائم على إضفاء الطابع المحلي الإشراك الفعال للأشخاص المتأثرين وأصحاب المصلحة المحليين في تصميم الاستجابات وتنفيذها، وتمكين القدرات المحلية، وتحقيق نتائج تعليمية أفضل وأكثر استدامة، وزيادة الملكية الوطنية.

زيادة مركزية التعليم في الأزمات على المسرح العالمي: من شأن هيكل الحوكمة لصندوق التعليم لا يمكن أن ينتظر – والمؤلف من الفريق التوجيهي الرفيع المستوى على المستوى الوزاري ومستوى رؤساء الوكالات والمجتمع المدني، ولجنته التنفيذية، وأمانته- أن يمارس تأثيراً على الدول الأعضاء في الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية الحكومية متعددة الأطراف من أجل لفت الانتباه لأهمية التعليم في حالات الطوارئ. يتيح هذا الهيكل للصندوق حشد الدعم من أجل التعليم لما يمثله التعليم بحد ذاته: حقاً من حقوق الإنسان واستثماراً حاسماً في رأس المال البشري، بيده مفتاح إرساء أسس التنمية، ومنع النزاعات، وإحلال السلام والأمن.

4 أُرسيت أسس النظام الدولي الحالي لتنسيق العمل الإنساني بواسطة قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 46/182 سنة 1991. ثم أدخلت عملية إصلاح العمل الإنساني لسنة 2005 عناصر جديدة –بما في ذلك نهج العمل بالمجموعات- لتحسين القدرة والقابلية للتنبؤ والمساءلة والقيادة والشراكة.

5 الصفقة الكبرى هي اتفاقية بين أكثر من 30 من كبار المانحين ومقدمي المساعدات. وتبين الاتفاقية مجموعة من التغييرات في ممارسات العمل الخاصة بالمانحين ومنظمات المساعدة بما في ذلك الالتزامات من أجل زيادة تمويل المستجيبين المحليين والوطنيين وزيادة التمويل متعدد السنوات بغية ضمان قدر أكبر من القابلية للتنبؤ والاستمرارية في الاستجابة الإنسانية.

الطريقة التي يسد بها الصندوق الفجوة الإنسانية - الإنمائية

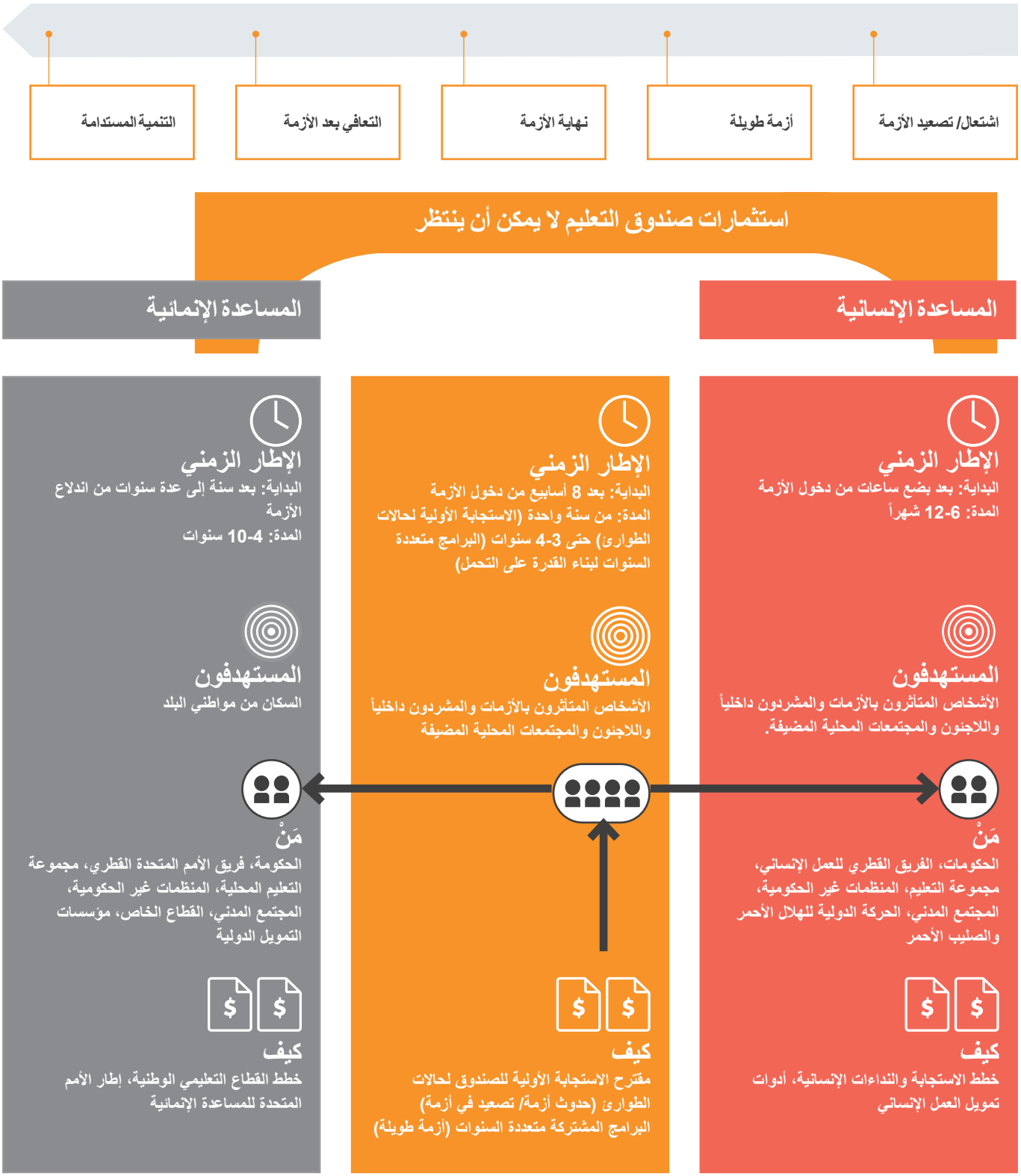

رؤيتنا ومهمتنا

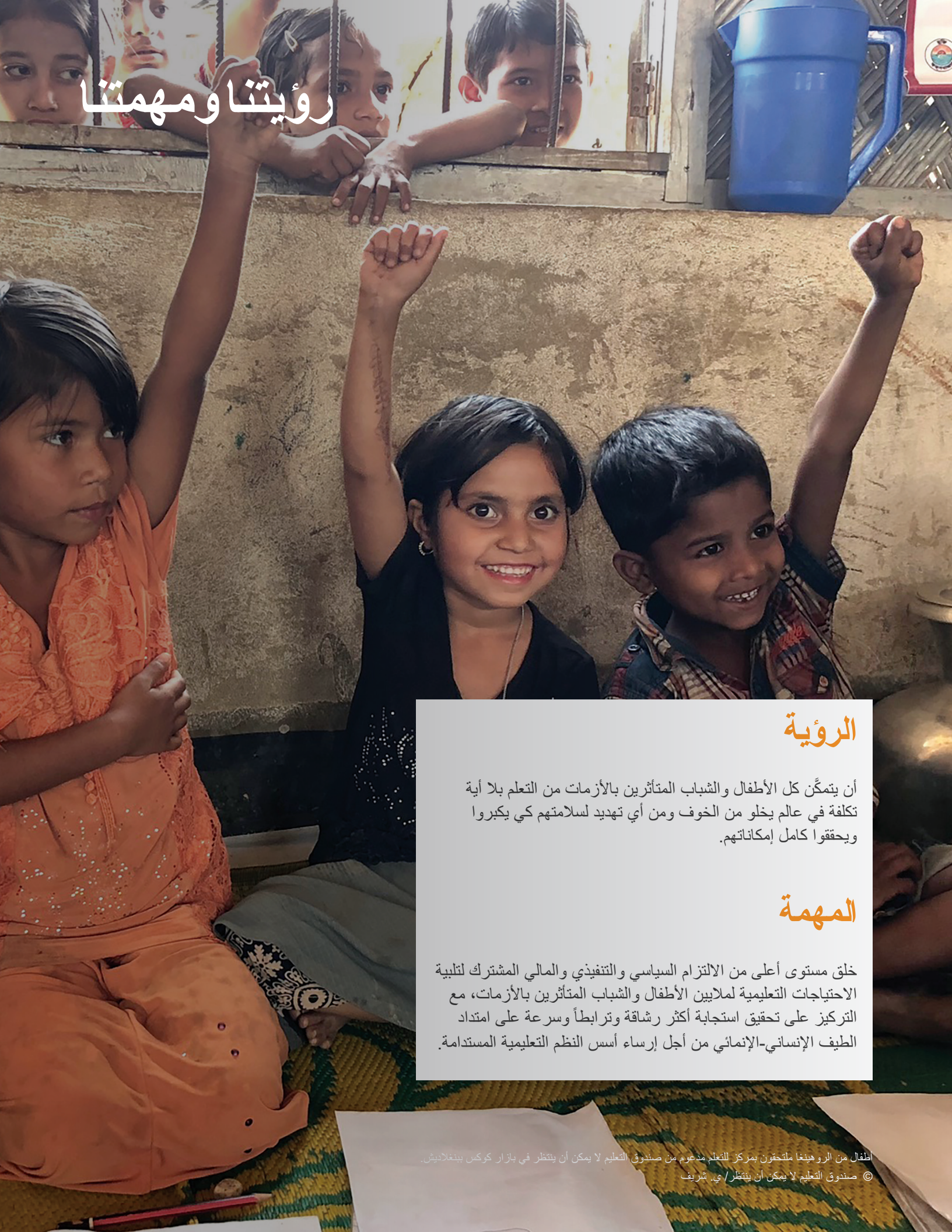

الرؤية

أن يتمكَّن كل الأطفال والشباب المتأثرين بالأزمات من التعلم بلا أية تكلفة في عالم يخلو من الخوف ومن أي تهديد لسلامتهم كي يكبروا ويحققوا كامل إمكاناتهم.

المهمة

خلق مستوى أعلى من الالتزام السياسي والتنفيذي والمالي المشترك لتلبية الاحتياجات التعليمية لملايين الأطفال والشباب المتأثرين بالأزمات، مع التركيز على تحقيق استجابة أكثر رشاقة وترابطاً وسرعة على امتداد الطيف الإنساني-الإنمائي من أجل إرساء أسس النظم التعليمية المستدامة.

أطفال من الروهينغا ملتحقون بمركز للتعلم مدعوم من صندوق التعليم لا يمكن أن ينتظر في بازار كوكس بنغلاديش.
© صندوق التعليم لا يمكن أن ينتظر/ ي. شريف

المبادئ والوظائف الأساسية

يعمل الصندوق على تيسير عملية تطوير البرمجة المشتركة إزاء مجموعة من المبادئ المشتركة – مبادئ المساعدة الإنسانية، من قبيل الإنسانية والنزاهة والحيادية، ومبادئ إنمائية، من قبيل الملكية الوطنية وتنمية القدرات والاستدامة. ويلتزم الصندوق بالنهج القائم على الحقوق مولياً اهتمامه للقوانين الدولية لحقوق الإنسان واللاجئين والقانون الإنساني، كما أنه يدعم هياكل التنسيق القائمة والاعتراف بالمزايا المقارنة والتقسيم الواضح للعمل.

على صعيد تطوير البرمجة المشتركة، يعزز الصندوق **الحق في التعليم** من خلال المزايا الأساسية الأربع التي تكفل المغزى من هذا التعليم، وهي أن يكون:

- **متاحاً** – يكون التعليم مجانياً مع وجود بنية تحتية مناسبة ومعلمين مدربين وقادرين على العطاء التربوي.
- **يسهل** – الحصول عليه للجميع– أن يخلو النظام التعليمي من التمييز وأن يكون مفتوحاً للجميع وأن تُتخذ خطوات إيجابية لشمول الشرائح الأكثر تهميشاً.
- **مقبولاً** – يكون محتوى التعليم وثيق الصلة وغير تمييزي ومناسباً ثقافياً وحسن الجودة، وأن تكون المدارس آمنة ويكون المعلمون مهنيين.
- **قابلاً للتكيف** –أن يتطور التعليم تبعاً للاحتياجات المتغيرة للمجتمع وأن يتحدى أوجه انعدام المساواة، من قبيل التمييز بين الجنسين؛ وأن يتكيف التعليم بما يتناسب مع الاحتياجات والسياقات المحلية.

دعم الأهمية المركزية للمساواة بين الجنسين

يعطي صندوق التعليم لا يمكن أن ينتظر أولوية للمساواة بين الجنسين. ويشتمل دعم الصندوق على استثمارات مستجيبة للاعتبارات الجنسانية وأخرى تحولية مستنيرة بالتحليلات الجنسانية. ومن خلال استراتيجية الصندوق وسياسته الجنسانيتان، يسعى الصندوق إلى ضمان العمل بصورة ممنهجة على تلبية الاحتياجات المحددة للبنات والأولاد في مختلف أعمال الصندوق بحيث يستفيدوا بطريقة عادلة وبحيث لا تتم إدامة انعدام المساواة.

دعم الأهمية المركزية للحماية

يضع الصندوق الحماية في مركز استثماراته، وتشتمل الحماية على حماية الطلاب والمعلمين والمدارس. يدعم الصندوق التدخلات التي تضمن الحماية الجسدية والنفسية والإدراكية التي بمقدورها الحفاظ على الحياة وإنقاذ الأرواح، فيما يقوم أيضاً بحشد الدعم للحماية القانونية بموجب القانون الدولي.

يعزز الصندوق تطبيق المعايير الأساسية للتعليم في حالات الطوارئ، من قبيل المعايير الدنيا[6] للشبكة المشتركة بين الوكالات المعنية بالتعليم في حالات الطوارئ وتوجيهات اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات فيما يتعلق بالعمل الإنساني بما في ذلك المبادئ التوجيهية لإدماج تدخلات العنف الجنساني.

6 المعايير الدنيا للشبكة المشتركة بين الوكالات المعنية بالتعليم في حالات الطوارئ: التأهب والاستجابة والانتعاش هي الأداة العالمية الوحيدة التي تبين الحد الأدنى لجودة التعليم والحصول عليه في حالات الطوارئ وحتى مرحلة الانتعاش.

تسري هذه المبادئ في ثنايا
الوظائف الأساسية الخمس لصندوق التعليم لا يمكن أن ينتظر، وهي:

تحفيز الالتزام السياسي

يسعى الصندوق إلى نقل التعليم من الهامش إلى المركز فيما يتعلق بترتيب الأولويات وصنع السياسات والتمويل. ولكونه صندوقاً عالمياً يرأسه مبعوث الأمم المتحدة الخاص للتعليم العالمي، فإن هيكل الحوكمة الخاص به سيكون له ثقله ونفوذه عند الدول الأعضاء في الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي والبنك الدولي والمصارف الإنمائية الإقليمية والمنظمات الإقليمية الحكومية. ومن خلال هذه القنوات، يدعو الصندوق أصحاب المصلحة إلى الالتزام بالتعهدات التي عبَّر عنها قرار الأمم المتحدة بشأن الحق في التعليم في حالات الطوارئ.[7] يقيم الصندوق شراكة مع المجتمع المدني وجماعات المناصرة على صعيد مواءمة تحديد الأولويات وصنع السياسات والتمويل من جهة والاحتياجات ومواطن القابلية للتأثر من جهة ثانية.

على المستوى القطري، تعمل استثمارات الصندوق على تيسير الرابط بين آليات التنسيق الإنسانية (مجموعات التعليم، آليات تنسيق الشؤون المتعلقة باللاجئين، فرق العمل المعنية بالتعليم في حالات الطوارئ، ونحوها) والهياكل الإنمائية (مثل فرق التعليم المحلية). تتألف هذه الآليات التي تشارك الحكومات عموماً في ترؤسها من شراكات متعددة أو ثنائية، بالإضافة إلى المجتمع المدني، وتوفر منصات مناصرة من أجل التأثير في صياغة وتمويل السياسات الوطنية ذات الصلة بالتعليم في الأزمات.

استحداث التمويل الإضافي

يسعى الصندوق لسد الفجوة التمويلية البالغ حجمها 8.5 بلايين دولار واللازمة للوصول إلى 75 مليون طفل وشاب بحاجة ماسة إلى الدعم التعليمي في البلدان المتأثرة بالأزمات، بحلول عام 2030. يعمل التقرير الرفيع المستوى بخصوص تمويل أنشطة المساعدة الإنسانية (2016) بمثابة خطة عمل لأنشطة الصندوق دعماً لهذا الهدف. ويوسع الصندوق دائرة البحث عن مصادر التمويل برمتها ويسعى لخلق تمويلات إضافية ويتبنى نهجاً كلياً في التمويل، وبالتالي سيقوم الصندوق: بتنويع قاعدة مانحيه شمالاً وجنوباً؛ وتوسيع التعامل مع مظاريف تمويل تنسيق المساعدة الإنسانية؛ وتحديد مصادر جديدة ومبتكرة للتمويل؛ ورفع التمويل متعدد الأطراف بما في ذلك التمويل من قبل مرفق التمويل الدولي للتعليم والمصارف الإنمائية؛ وحشد دعم القطاع الخاص من خلال شركاء مثل تحالف الشركات العالمي من أجل التعليم؛ والمشاركة مع المؤسسات.

ومع تزايد الأهداف على امتداد خمس سنوات، سوف يستكشف الصندوق باستمرار سبلاً جديدة لاجتذاب موارد جديدة فيما سيعمل أيضاً على تعميق التزامه الاستراتيجي مع الشركاء القائمين. وبما ينسجم مع جهود مجموعة العشرين بشأن الهيكل الدولي المعني بتمويل التعليم، سوف يتعاون الصندوق تعاوناً وثيقاً مع الشراكة العالمية من أجل التعليم كي تتعاضد جهود الجميع لتعبئة الموارد بما يسهم في تحقيق هذا الهدف المشترك لاستحداث تمويلات إضافية.

7 القرار رقم A/RES/64/290 الذي تبنه الجمعية العامة في 9 يوليو/ تموز 2010. الحق في التعليم في حالات الطوارئ.

التخطيط والاستجابة على نحو تعاوني

يتيح الصندوق، من خلال الدعم الذي يقدمه لآليات التنسيق القطرية الخاصة بالتعليم في حالات الطوارئ، المجال للاستجابة السريعة للنداءات والخطط الإنسانية عند اندلاع أزمات مفاجئة أو حدوث تصعيد فيها. وفي الأوضاع التي تشهد أزمات طويلة، يربط الصندوق بين التدخلات الإغاثية والإنمائية من خلال توحيد جهود الشركاء الحكوميين والإنسانيين والإنمائيين. ويحفز الصندوق على التحليل المشترك وتصميم البرامج وتنفيذها ورصدها وإجراء التقييم على نحو تعاوني ومنسق. ويعمل الصندوق من خلال الأطر والخطط القائمة بل ويبني على تلك الأطر والخطط، من قبيل إطار التعامل الشامل مع مسألة اللاجئين، وخطط الاستجابة الإنسانية متعددة السنوات، وخطط قطاع التعليم الوطنية الانتقالية، ويعمل على تيسير البرامج المشتركة متعددة السنوات التي تربط بين الأطر القائمة حسب الاقتضاء.

يعمل الصندوق من خلال آليات التنسيق القطرية القائمة الخاصة بالتعليم في حالات الطوارئ لضمان الاختيار الشفاف لمتلقي الإعانات. يقوم الصندوق بصرف المال عبر ثلاث أدوات تمويلية بحيث يتم على أكمل وجه تلبية الاحتياجات والتأقلم مع الواقع على الأرض، وهي: نافذة الاستجابة الأولية لحالات الطوارئ بالنسبة للأزمات المفاجئة أو التصعيد في حالات طارئة قائمة؛ ونافذة بناء القدرة على التحمل متعددة السنوات بالنسبة للأزمات الطويلة (التي ستؤلف القسم الأعظم من المساعدة)؛ ومرفق التعجيل بالنسبة لتحسين التأهب والتخطيط والاستجابة والمساهمة في التعلم العالمي بشأن التعليم في حالات الطوارئ.

وفي إطار رئاسة الأرجنتين لمجموعة العشرين سنة 2018، سيتم صياغة البروتوكولات الخاصة بالجهود المشتركة لضمان تكامل التدخلات بين الصندوق والشراكة العالمية من أجل التعليم ومرفق التمويل الدولي للتعليم. سيتمخض عن ذلك توجيهات عملية للفاعلين القطريين تبين بوضوح الكيفية التي سيتم بواسطتها تنسيق الدعم المقدم من الصندوق والشراكة العالمية من أجل التعليم ومرفق التمويل الدولي للتعليم (من خلال المصارف الإنمائية متعددة الأطراف) لتجنب التداخلات المحتملة لاسيما التداخلات بين مختلف السيناريوهات الإنمائية-الإنسانية خلال العمليات الانتقالية. وسوف يتم استخدام المبادئ التوجيهية لتعزيز التعاون العام وزيادة الوعي والفهم لدى الشركاء القطريين. وسوف يعمل الصندوق والشراكة العالمية من أجل التعليم ومرفق التمويل الدولي للتعليم على الاتصالات المشتركة على المستويين الدولي والقطري، حيثما كان مناسباً، للتأكيد على هذا التنام.

تعزيز القدرة على الاستجابة

يستثمر الصندوق في تعزيز القدرة على الاستجابة والانتعاش بالعمل مع الشركاء على تحديد ثغرات القدرة في أزمة معينة وسدها وبدعم الجهود الدولية الأوسع نطاقاً لزيادة قدرة قطاع التعليم بأكمله. وبصفة خاصة، يسعى الصندوق إلى تعزيز قدرة مجموعة التعليم على تنسيق استجابة التعليم في حالات الطوارئ. كذلك يدعم الصندوق إطار التعامل الشامل مع مسألة اللاجئين لتزويد اللاجئين بالدعم القابل للتنبؤ متعدد السنوات.

قد تشتمل استثمارات الصندوق أيضاً على الدعم المالي من أجل: تعزيز القدرة الوطنية وتشجيع قدر أكبر من الترابط بين مختلف أعمال التأهب والتقييم والتخطيط، بما في ذلك التخطيط للمرحلة الانتقالية من حالات الطوارئ إلى التنمية؛ وزيادة القدرة على الاستجابة وتعزيز آليات التنسيق من أجل دعم الاستجابات الوطنية.

ويستثمر الصندوق من خلال أدواته التمويلية في الشركاء المحليين أو بصورة غير مباشرة من خلال وكالات الأمم المتحدة أو المنظمات غير الحكومية أو الآليات القائمة. وتستند هذه الاستثمارات إلى تقييم إداري مالي شامل (من خلال آلية النهج المنسق للتحويلات النقدية[8]) الذي ينبثق عنه خطة لتنمية القدرات وهي خطة سيتم من ثم رصد تنفيذها على أساس سنوي.

تحسين المساءلة

تشجع استثمارات الصندوق تصميم البرامج من خلال مشاورات شفافة وشاملة للجميع ومتعددة أصحاب المصلحة. ويضمن الصندوق من خلال هذه العمليات التزام متلقي الإعانات بمبدأ مشاركة السكان المتأثرين في تصميم المقترحات وتنفيذ البرامج.

علاوة على ذلك، سيعمل الصندوق على النهوض بالمساءلة والمعرفة "بالأعمال الناجعة" من خلال الاستثمار في جمع وتحليل البيانات والمعلومات المصنفة والدقيقة في حينها فيما يتعلق بالتعليم في حالات الطوارئ، والعمل مع الشركاء من أجل التباحث بشأن الاحتياجات والتقدم والفرص الاستثمارية.

وسيعمل الصندوق أيضاً مع شركائه، في إطار عمليات التخطيط المشترك، للتأكد من أنهم يتسلحون بالسياسات وقواعد السلوك الضامنة المناسبة وأن هذه السياسات والقواعد يجري التقيد بها على المستوى المحلي. وسيشجع الصندوق الشركاء على الانضمام إلى آليات التنسيق المتعلقة بالحماية من الاستغلال والانتهاك الجنسيين على المستوى القطري حيثما وجدت هذه الآليات. وحيثما لم تكن الآليات موجودة، فسوف تشجع استثمارات الصندوق من خلال هياكل التنسيق التعليمية القطرية على إنشاء هذه الآليات المعنية بالحماية من الاستغلال والانتهاك الجنسيين.

في النهاية، سيجعل تواضع حجم الأمانة العامة للصندوق من عملية رصد بذل العناية الواجبة أمراً أكثر يسراً، وسيعمل على الحد من مخاطر البيروقراطية الزائدة، وسيوفر الشروط التي تساعد على اعتماد أعلى معايير المساءلة. إضافة إلى ذلك يعمل هيكل الحوكمة في الصندوق ومصفوفة إدارة المخاطر (انظر المرفق 1 للاطلاع على نسخة ملخصة) على تعزيز الشروط المتعلقة بالمسؤولية والمساءلة الشفافة والجماعية

8 يضع النهج المنسق للتحويلات النقدية المبادئ والعملية المشتركة لإدارة التحويلات النقدية بين وكالات الأمم المتحدة التي تبنت هذه النهج في مختلف البلدان والسياقات التنفيذية.

بنات في بناء تعليمي مؤقت بالقرب من كابل، أفغانستان.
© صندوق التعليم لا يمكن أن ينتظر/ أ. ساندو

الأهداف والنتائج الاستراتيجية

إن الغرض من الصندوق هو التصدي **للمشكلات النظامية** التي تلازم الاستجابة للتعليم في حالات الطوارئ والأزمات الطويلة. وسيمكِّن هذا بدوره وكالات الصف الأول المنفذة من القيام بالمزيد مما تحسن القيام به في الوقت الحاضر وبالتالي تسهم في النهوض بنتائج التعليم الجماعية المدرجة تحت عناوين **الوصول والجودة والاستمرارية والحماية والإنصاف والمساواة بين الجنسين** فيما يتعلق بالأطفال والشباب المتأثرين بالأزمات. هذا النهج تؤيده نظرية التغيير التي ترسم مخطط الروابط بين المدخلات التي تنتج عن الوظائف الأساسية للصندوق (والمُعبّر عنها بالأهداف الاستراتيجية الخمسة أدناه) لغاية تحقيق نتائج التعليم المنشودة على النحو الآتي:

يعتبر الصندوق أن شركاء التعليم في القطر يحتلون موقعاً يؤهلهم أكثر من غيرهم لتصميم برامجهم بناء على احتياجاتهم السياقية المحددة وآليات التنسيق والخبرات المتوفرة على المستوى القطري. وبصفته صندوقاً عالمياً، فإنه لا يملي المحتوى الفني التفصيلي للبرامج التي يمولها.

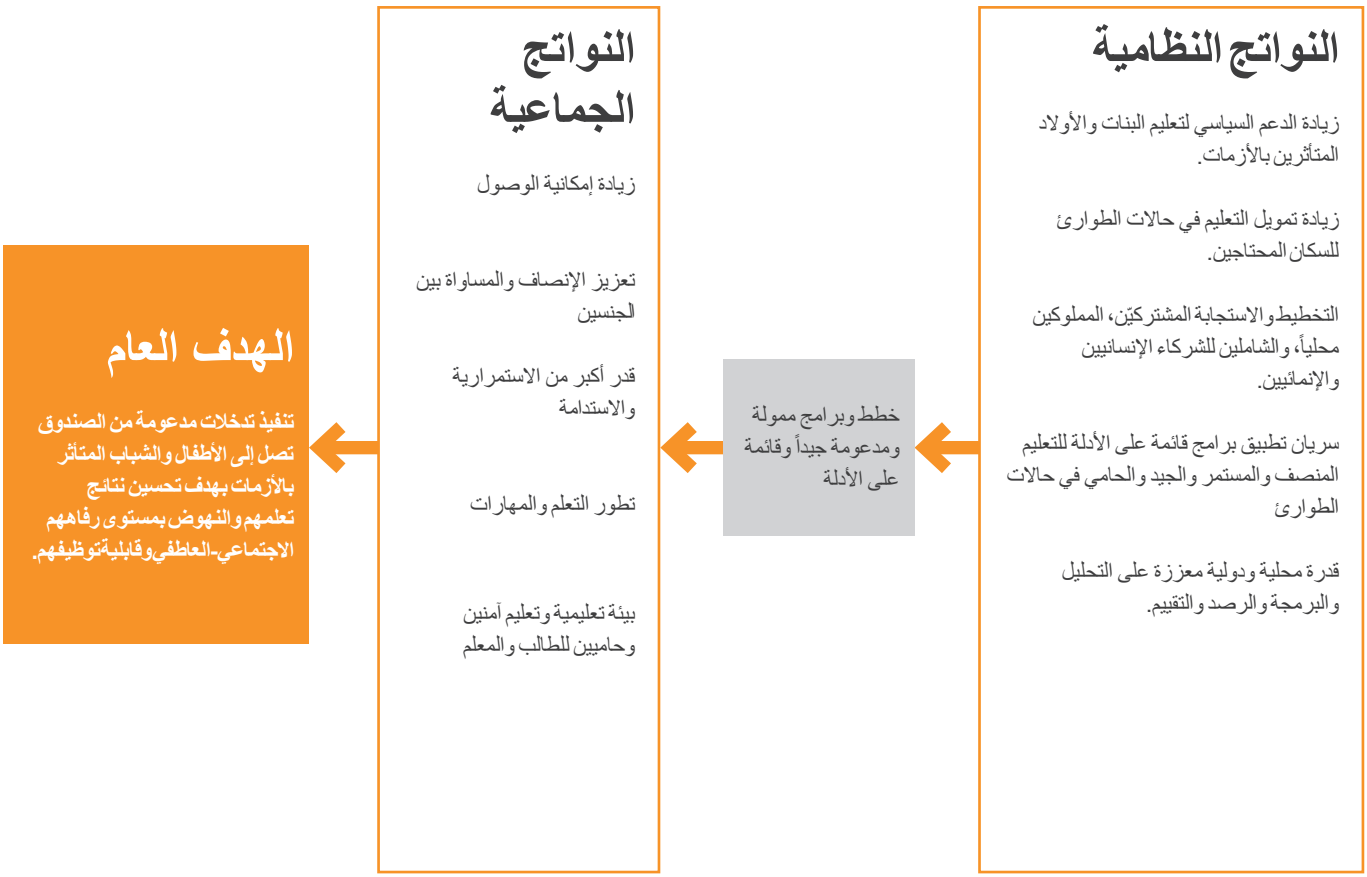

بيد أن الصندوق، وبهدف إحداث التغيير، يلزم صراحة كافة عمليات تطوير البرامج المشتركة بتحليل وتصميم التدخلات البرنامجية تحت كل مجال من مجالات النتائج. وهو بالتالي يعتمد على شراكات قوية على المستويات المحلية والوطنية والدولية من أجل تحويل التمويل الذي يقدمه إلى أفعال ضمن كل مجال من مجالات النتائج الجماعية هذه. وبقيامه بذلك فإن الصندوق يوفر الدعم لهياكل والآليات القائمة.

على امتداد فترة حضانة الصندوق من 2018-2021، سيتم إجراء المزيد من الفحص والتطوير لعمليات تنفيذه، بما في ذلك من خلال النقاشات على المستوى القطري مع الحكومات والشركاء الإنمائيين والإنسانيين ومنظمات المجتمع المدني والمستفيدين. وسوف تضمن مرونة الصندوق وقدرته على التكيف خلال هذه الفترة بقاؤه في الطليعة على صعيد تنفيذ طريقة العمل الجديدة في قطاع التعليم في حالات الطوارئ. ونظراً للطبيعة الريادية لعمل الصندوق على مستوى الصلة الرابطة بين الجهود الإنسانية والجهود الإنمائية، فإن النتائج الاستراتيجية التالية قد تتطور خلال فترة هذه الخطة الاستراتيجية ومن ثم يتم التعبير عن تطورها هذا في مصفوفات النتائج المحدَّثة.

الهدف العام

بحلول عام 2021، ستكون التدخلات المدعومة من قبل الصندوق قد وصلت إلى 8 ملايين طفل وشاب متأثر بالأزمات، مما سيطور من نتائج تعلمهم وينهض بمستوى رفاههم الاجتماعي-العاطفي وقابلية توظيفهم.

الهدف الاستراتيجي 1:
زيادة الدعم السياسي للتعليم في الأزمات

زيادة الاهتمام على المستوى الرفيع بهدف تحقيق قدر أكبر من الإنصاف في الاستجابة، مع التركيز على أكثر الفئات قابلية للضرر والوصول إلى الأزمات المهملة.

تنتج الفجوة التمويلية للتعليم في أوضاع الأزمات عن ضعف في الالتزام والإرادة السياسية وترتيب الأولويات على المستويين الدولي والقطري أثناء الحالات الطارئة والأزمات الطويلة. بالمقابل، يؤثر ذلك أيضاً على السياسات على المستوى القطري التي لا تسهم غالباً في توفير تعليم شامل للأطفال والشباب المتأثرين بالأزمات. وسوف تساعد أعمال المناصرة والاتصال على كافة المستويات مع الشركاء الحكوميين ومنسقي الشؤون الإنسانية/ المنسقين المقيمين والشركاء الإنسانيين والإنمائيين في رفع مستوى الالتزام بالتعليم في أوضاع الأزمات. سيقوم الصندوق، خلال سنة 2018، بوضع استراتيجية شاملة للمناصرة والاتصالات من شأنها أن توضح الكيفية التي ستعمل بها على تحفيز وزيادة الدعم السياسي للتعليم في حالات الطوارئ على المستويين المحلي والدولي.

النتائج الاستراتيجية

- زيادة التمويل الكلي للتعليم في حالات الطوارئ كنسبة مئوية من التمويل الإنساني الدولي.
- ارتفاع النسبة المئوية للبلدان التي تعيش أزمات طويلة مستهدفة من قبل الصندوق والتي وضعت سياسات تعليمية مستجيبة للاعتبارات الجنسانية وشاملة للجميع.
- زيادة حصة التعليم في صناديق التمويل الجماعي القائمة على أساس قطري في البلدان المدعومة من قبل صندوق التعليم لا يمكن أن ينتظر.

الهدف الاستراتيجي 2
زيادة تمويل التعليم في الأزمات

جمع موارد إضافية ذات شأن لدعم التدخلات التي تعمل على تحسين الوصول والجودة والاستمرارية والحماية والإنصاف والمساواة بين الجنسين.

حسب التقديرات سيكون مطلوباً ما مجموعه 3.7 بلايين دولار خلال الفترة من 2018 إلى 2021 من أجل الوصول إلى 8 ملايين طفل وشاب بحلول عام 2021. يستند هذه الرقم إلى تقدير التكلفة للفرد الواحد المستفيد ويمثل قيمة الموارد بشقيها: الشق الذي سيتم جمعه مباشرة وتمريره عبر الصندوق والشق الذي سيتم تعبئته نتيجة تأثير جهود الصندوق.[9]

ولبلوغ الأهداف المحددة لتعبئة الموارد، سيبادر الصندوق إلى العمل مع المانحين والقطاع الخاص وقطاع العمل الخيري والمصارف الإنمائية، وسيستكشف آفاق التمويل المبتكر. وسيرفع قدرة تعبئة الموارد على المستوى القطري، وسيجمع التبرعات من أجل صندوقه العالمي، وسيحشد الدعم من أجل زيادة موارد التعليم في حالات الطوارئ، بما في ذلك في البلدان التي لا يعمل فيها الصندوق بصورة مباشرة. في عام 2018، سينتهي الصندوق من صياغة استراتيجيته لتعبئة الموارد والتي ستبين الكيفية التي سيعتزم الصندوق انتهاجها لتعبئة الموارد واستحداث تمويلات إضافية من هذه الموارد المختلفة بما في ذلك المقادير المستهدفة لتجديد الموارد.

ومن خلال التدخلات على المستويين الدولي والقطري، سيسعى الصندوق إلى إحداث تحول في الطريقة التي سيتم بها إعطاء التعليم أولوية في مستهل الأزمات ومن ثم تمويله في السنوات التالية.

النتائج الاستراتيجية

- زيادة التمويل المتوفر الذي يتم جمعه من قبل الصندوق على المستويين القطري والدولي.
- زيادة حصة التمويل جراء اتّباع نُهُج مبتكرة وإبرام شراكات جديدة.

الهدف الاستراتيجي 3:
النهوض بالتخطيط المشترك والاستجابات المشتركة

توحيد الجهود الإنسانية والإنمائية دعماً لجهود التأهب والاستجابة الوطنية لأزمات التعليم من خلال تيسير عملية تطوير البرامج المشتركة.

سيقوم الصندوق بتيسير عملية تطوير البرامج المشتركة متعددة السنوات وضمان المشاركة الفعالة لجميع أصحاب المصلحة الإنسانيين والإنمائيين ذوي الصلة والتنسيق الفعال بينهم، بما في ذلك الشركاء والمستفيدين المحليين. سيعمل ذلك على تعزيز التمويل والعمل المنسق والقابل للتنبؤ على المدى المتوسط إلى الطويل وسيساعد على ملء الفجوة الإنسانية-الإنمائية. وسيتمحور التركيز حول الاستفادة من الأطر والخطط القائمة وتوفير الفرص لجني فوائد أكبر من التخطيط المشترك والالتزام به.

وفي الأزمات سريعة التفجر، حيث يُحتمل أن يختلف النموذج قليلاً عن النهج متعدد السنوات لضمان الحصول على استجابة أسرع، يشترط الصندوق على متلقي الإعانات أيضاً تنسيق أعمالهم. وسوف يقوم الصندوق باستعراض طرائقه البرنامجية وتعديلها حسب الاقتضاء بما يتناسب مع كل سياق بعينه.

النتائج الاستراتيجية

- زيادة نسبة البرامج متعددة السنوات التي يتم تطويرها من خلال الدمج بين الآليات الإنسانية والإنمائية.
- زيادة نسبة البلدان المستفيدة من الاستجابة الأولية لحالات الطوارئ والتي ستتلقى الأموال خلال فترة لا تتجاوز ثمانية أسابيع من تاريخ توجيه النداء الإنساني.
- زيادة نسبة البلدان المستفيدة من البرامج متعددة السنوات لبناء القدرة على التحمل والتي ستتلقى الأموال في غضون أربعة أشهر من انتهاء الصندوق من تنفيذ مهمة تحديد النطاق.
- زيادة عدد البرامج متعددة السنوات التي يتم تطويرها بدعم من الصندوق.

9 سيتم تحديد هذه الحصص المختلفة بشكل أكبر سنة 2018 بعد أن يصوغ الصندوق استراتيجيته الخاصة بتعبئة الموارد.

الهدف الاستراتيجي 4:
تعزيز القدرة على الاستجابة

تعزيز القدرة الفردية والمؤسسية للذين يقودون الجهود التعليمية في الأزمات والنهوض بأنظمة الأداء.

تهدف استثمارات الصندوق من خلال مرفق التعجيل الخاص به، على وجه التحديد، إلى تعزيز قدرة الاستجابة الدولية والمحلية للتعليم وخاصة فيما يتعلق بالتحليل والبرمجة (بما فيها الابتكارات) والرصد والتقييم. وسيسعى الصندوق أيضاً إلى تعزيز آليات التنسيق القطرية والدولية للاستجابة للتعليم في حالات الطوارئ. كما سيقدم الدعم لتحديد وتبادل أفضل الممارسات وسيسهم في تطوير المنافع العامة العالمية في مجال التعليم في أوضاع الأزمات.

سيقوم الصندوق خلال عام 2018 بصياغة إطار لتنمية القدرات يتولى توجيه الجهود على المستويين الدولي والمحلي من حيث تعزيز القدرات باستخدام الأموال الواردة من مرفق التعجيل.

النتائج الاستراتيجية

- زيادة نسبة تمويل الصندوق المخصص للمستجيبين المحليين والوطنيين بصورة مباشرة قدر الإمكان لتحسين النتائج بالنسبة للأشخاص المتأثرين والتقليل من التكاليف الانتقالية، وفقاً للتعهدات التي تم الالتزام بها في الصفقة الكبرى.
- زيادة نسبة البرامج متعددة السنوات المدعومة من الصندوق التي تقوم برصد نتيجتين تعليميتين جماعيتين اثنتين على الأقل.
- زيادة نسبة البلدان المنضوية ضمن مجموعة حيث يكون للوكالات الرئيسية في هذه المجموعة موظفون مخصصون ومتفرغون للمجموعة (منسق ومدير معلومات).

الهدف الاستراتيجي 5:
تحسين المساءلة

تطوير المعرفة ومشاطرتها، مع التركيز على زيادة الوعي بالحاجة إلى التدخلات الفعالة التي تركز على الإنسان وبالشواهد عليها.

يشترط الصندوق أن يتم التقيد بعدد معين من العمليات بغية تحسين مستوى المساءلة. يجب أن تكون البرامج التي يمولها الصندوق مدعمة بتحليلات سليمة للوضع فيما يخص مجالات النتائج التعليمية الجماعية الخمسة كلها. وسيتم تقديم الدعم، حيثما لزم، لتعزيز قدرات شركاء التنفيذ على القيام بهذه التحليلات. يجب على جميع البرامج أن تضمن وجود عناصر جنسانية[10] وعناصر حماية قوية وأن تحتوي على إجراءات مستهدفة تتصدى للعقبات التي تحول دون الإنصاف والمساواة بين الجنسين في الشراكات المبرمة مع شركاء من عدة القطاعات والمنظمات النسائية والحكومة.

بالإضافة إلى ذلك، يجب إجراء تحليل للمخاطر في إطار عملية مقترح متعدد السنوات لبناء القدرة على التحمل، حيث يقوم الصندوق باستعراض البرامج للتأكد من أنها لا تفاقم من نواحي انعدام المساواة ("مبدأ عدم إلحاق الضرر"). وسيضع الصندوق سياسة مساءلة واستراتيجية تضم تحت جناحها كل هذه العناصر مع الحرص على تنفيذها.

النتائج الاستراتيجية

- زيادة عدد مقترحات البرامج متعددة السنوات لبناء القدرة على التحمل التي يتم صياغتها مع استقبال مشاركات من الأشخاص المتأثرين.
- رفع قدرات شركاء التنفيذ من خلال تنفيذ أنشطة الضمان وبذل العناية الواجبة.

هدف الإدارة

على امتداد مرحلة الحضانة –التي تمتد على طول مدة هذه الخطة الاستراتيجية- سيتمثل هدف إدارة الصندوق في ضمان أهلية الأمانة العامة، جسداً وروحاً، للغرض من وجود الصندوق بما يدعم تنفيذ هذه الخطة. وسيُولى اهتمام خاص للتأكد من أن الأمانة العامة تعمل بالكامل بفريق على مستوى عالٍ من الكفاءة متعدد التخصصات ولديه الخبرة في مجال العلاقة بين العمل الإنساني والعمل الإنمائي وقادر على إنجاز واجباته على صعيد الوظائف الأساسية للصندوق.

النتائج

- امتلاك الأمانة العامة للصندوق للقدرات التي تؤهلها للنجاح في أداء عملها على صعيد الوظائف الأساسية.
- أن تترجم الأمانة العامة رؤية الصندوق إلى نتائج من خلال العمل.

10 في برامج الاستجابة الأولية لحالات الطوارئ، لن تكون التدخلات الهادفة دائماً ممكنة التحقيق. مثال ذلك عندما يكون الهدف من التمويل هو ضمان التعافي السريع للنظام التعليمي بعد حدوث كارثة أو اندلاع نزاع، ولكن سيكون تعميم مراعاة المنظور الجنساني إجبارياً.

الاستثمارات القطرية

تُخصص معظم الاستثمارات المالية للصندوق (95 في المئة) لدعم التنفيذ على المستوى القطري من خلال نافذتين تمويليتين، هما نافذتا: الاستجابة الأولية لحالات الطوارئ وبناء القدرة على التحمل متعددة السنوات. أما النافذة الثالثة، وهي مرفق التعجيل، فهي تؤلف 5 في المئة من تمويل الصندوق وهي موجهة بصورة أساسية لرفع القدرة على التأهب للأزمات والاستجابة لها.

نافذة الاستجابة الأولية لحالات الطوارئ

تستجيب هذه النافذة لأشد الاحتياجات إلحاحاً وفورية عند حدوث أزمة بصورة مفاجئة أو حدوث تصعيد فيها. وتوفر هذه النافذة تمويلاً سريعاً نظير مقترح منسق مشترك بين الوكالات ومتوائم مع استراتيجيات التخطيط وتعبئة الموارد المشتركة بين الوكالات، من قبيل النداءات العاجلة وخطط الاستجابة الإنسانية. ويتم تسليم الأموال في غضون أربعة أسابيع من إعلان حالة الطوارئ، وعقب الموافقة على المقترح المقدم للصندوق من قبل الآلية المعنية بتنسيق التعليم في حالات الطوارئ. وتتوقع الأمانة العامة للصندوق أن تمول بالمعدل 25 في المئة من متطلبات التعليم الكلية للحالة الطارئة عبر هذه النافذة. وفي حالة النداءات الأقل حجماً، قد يرتئي الصندوق تجاوز نسبة 25 في المئة بدرجة كبيرة لضمان النطاق والأثر المناسبين.

وحيثما وُجدت صناديق التمويل الجماعي على أساس قطري، سيرافق تخصيص الصندوق للأموال حوار مع منسق الشؤون الإنسانية من أجل حشد الدعم بمستويات تمويل أكبر للتعليم نظير نداءات إنسانية وخطة استجابة، وذلك باعتباره شأناً من شؤون الممارسة والسياسات المتبعة.

نافذة بناء القدرة على التحمل متعددة السنوات

تستجيب نافذة بناء القدرة على التحمل متعددة السنوات إلى الدعوة إلى اتّباع طرق عمل جديدة. وتعمل النافذة من خلال التنسيق والتعاون على تحويل مركز الاهتمام إلى التحليل المشترك والتخطيط متعدد السنوات والبرمجة المشتركة في البلدان التي تعاني من أزمات طويلة. ونظراً لكون هذه النافذة تدمج بين الاستجابات الفورية ومتوسطة المدى التي تعزز الواحدة منها الأخرى، فإنها مهيأة لجلب تمويلات طويلة المدى قابلة للتنبؤ وبالتالي ربط العمل الإغاثي بالتنمية.

تتصدى البرامج المشتركة متعددة السنوات لبناء القدرة على التحمل للتحديات المتعلقة بجودة وتمويل التعليم التي تلازم قطاع العمل الإنساني فضلاً عن الفجوة بين الاستثمارات الإنسانية قصيرة المدى والاستثمارات الإنمائية طويلة المدى. ترتبط هذه البرامج المشتركة بخطة الاستجابة الإنسانية وبرنامج إعادة توطين اللاجئين وإطار التعامل الشامل مع مسألة اللاجئين، من جهة، وبخطط قطاع التعليم المدعومة من الشراكة العالمية من أجل التعليم (وكذلك الخطط الانتقالية) وإطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية، من جهة أخرى. وبالتالي، فإن البرامج متعددة السنوات لبناء القدرة على التحمل لا تتعامل مع الأعراض فقط بل تعمل أيضاً على تعزيز الروابط مع الاستثمارات في بناء النظام. وسوف يدعم الصندوق خلال هذه الخطة الاستراتيجية عن الفترة 2018-2021 الاستثمارات متعددة السنوات في 25 بلداً ذات أولوية (انظر المرفق 2 للاطلاع على قائمة البلدان ذات الأولوية).

من المتوقع أن يتم صرف الأموال لدعم البرامج متعددة السنوات لبناء القدرة على التحمل خلال 4 أشهر من انتهاء الصندوق من تنفيذ مهمة تحديد النطاق داخل القطر. ومن المحتمل أن تصل مدة البرامج المشتركة إلى 3-4 سنوات بحسب القدرة والسياق. هذه البرامج قابلة للتجديد وخاضعة للتحديث وإعادة المواءمة طالما استمرت الأزمة الطويلة أو طالما ضمنت المساعدة الدولية ضمن الترابط الإنساني/ الإنمائي.

تعمل البرامج المشتركة متعددة السنوات لبناء القدرة على التحمل بمثابة وسيلة لتسخير الوظائف الأساسية الخمسة والأهداف الاستراتيجية للصندوق، وهي: تحفيز الالتزام السياسي؛ وضمان التمويل القابل للتنبؤ متعدد السنوات للتخطيط والبرمجة المشتركين؛ وتعزيز التعاون بين الشركاء (الحكومات، ووكالات الأمم المتحدة، ومنظمات المجتمع المدني)؛ وتعزيز التوطين؛ وتحسين المساءلة. وهكذا فإن البرامج المشتركة متعددة السنوات لبناء القدرة على التحمل تعمل كأداة تمويلية وكأداة لتعبئة الموارد في آنٍ معاً.

نافذة مرفق التعجيل

الهدف العام لمرفق التعجيل هو دعم أنشطة تخدم الجهود الجماعية الأعم على كافة المستويات من أجل تحسين التأهب والتخطيط والاستجابة للتعليم في الأزمات المفاجئة والطويلة.

الهدف من المرفق هو زيادة فعالية وكفاءة التدخلات وتأثيرها من خلال: تعزيز أفضل الممارسات؛ والنهوض بالبحوث الموجهة ميدانياً؛ وتشجيع الابتكار في التعليم والتمويل؛ ودعم تدخلات محددة موجهة على أساس نوع الجنس؛ والشروع في بحوث منفصلة؛ وإقامة شراكات استراتيجية أكثر قوة؛ وتوفير التمويل للشركاء الحاليين.

سيتمخض عن تنفيذ هذه الاستراتيجيات تعاون مع كبار الفاعلين التعليميين وكبرى الشبكات التعليمية التي تسعى إلى النهوض بالمنافع العامة، من قبيل الشبكة المشتركة لوكالات التعليم في حالات الطوارئ، ومجموعة التعليم العالمية، والشراكة العالمية من أجل التعليم، ولجنة التعليم، ووكالات الأمم المتحدة، والمنظمات غير الحكومية، والمانحين/ المؤسسات.

نوافذ صندوق التعليم لا يمكن أن ينتظر للاستثمارات القطرية

الأزمات المتصاعدة والمفاجئة

الأزمات الطويلة

نافذة الاستجابة الأولية لحالات الطوارئ

يمكن صرف الأموال في غضون 8 أسابيع من الموافقة على المقترح ولمدة تصل إلى 12 شهراً

نافذة بناء القدرة على التحمل متعددة السنوات

يمكن صرف الأموال في غضون 4 أشهر من الانتهاء من تصميم البرنامج المشترك داخل القطر ولمدة البرنامج التي تصل إلى 3-4 سنوات

تدعم الأموال الجهود الجماعية لتحليل فعالية الاستجابة التعليم في الأزمات والارتقاء بمستواها.

الرصد والتقييم والتعلم

سيقوم الصندوق خلال تنفيذه لخطته الاستراتيجية للفترة 2018-2021 برصد وتقييم التقدم إزاء مجموعة من النتائج الاستراتيجية (انظر المرفق 3 للاطلاع على تفاصيل النتائج الاستراتيجية والمؤشرات وخطوط الأساس والأهداف).

إضافة إلى ذلك، سيقوم إطار النتائج الجماعية بقياس الإنجاز على صعيد نتائج التعليم الجماعية. يشمل ذلك تحقق زيادة في كل من إمكانية الوصول، والإنصاف والمساواة بين الجنسين، والاستمرارية، وجودة التعليم في بيئة تعليمية حامية للبنات والأولاد المتأثرين، على مستوى البرامج الفردية وعلى مستوى حافظة برامج الصندوق برمتها (عن طريق تجميع نتائج البرامج الفردية).

تم تضمين مفاهيم الإنصاف والمساواة بين الجنسين في إطار نتائج الصندوق وسوف يتم التعبير عنهما في تحليل احتياجات متلقي الإعانات وأنشطة البرامج ورصدها.

بحلول عام 2021، ينبغي أن يكون كل برنامج من البرامج متعددة السنوات قد انتظم في مساره الصحيح من أجل قياس نتائج التعلم. وفي هذا الصدد، سيدعم الصندوق متلقي الإعانات الذين لا يمتلكون قدرة كافية على قياس مدى التعلم، وذلك من خلال مرفق التعجيل التابع له ومشاطرة الخبرات المكتسبة من تجارب بلدان أخرى.

أنشطة الرصد والتقييم على المستويين الدولي والقطري/ مستوى متلقي الإعانات

الإجراء	المستوى	الزمن
تقرير صندوق التعليم لا يمكن أن ينتظر بشأن الاستثمارات والمنجزات	المستوى الدولي	سنوي
تحديثات الصندوق بخصوص سير العمل على صعيد النتائج الاستراتيجية الرئيسية	المستوى الدولي	كل ستة أشهر
التقييم التأسيسي (في 2019) والتقييم النهائي (في 2021)	المستوى الدولي	التأسيسي (نيسان/ أبريل 2019)، النهائي (في 2021)
تقارير استثمارات الاستجابة الأولية في حالات الطوارئ	مستوى البرنامج أو متلقي الإعانة	تقارير سير العمل: بعد 6 أشهر من انطلاق المشروع التقرير النهائي في غضون 6 أشهر من اكتمال المشروع
تقارير استثمارات بناء القدرة على التحمل متعددة السنوات ومرفق التعجيل	مستوى البرنامج أو متلقي الإعانة	تقارير سير العمل: كل 6 أشهر التقرير النهائي في غضون 6 أشهر من اكتمال البرنامج
تقييم البرامج	مستوى البرنامج متعدد السنوات أو المستوى المواضيعي	في نهاية البرنامج، حسب الاقتضاء بالنسبة للتقييمات المواضيعية

مسؤولية الرصد

يتقاسم الصندوق المسؤولية عن الرصد مع متلقي إعاناته وشركائه[11].والهدف من ذلك هو ضمان ممارسة الأمانة العامة للصندوق للإشراف الكلي والحد من تأثير المخاطر، إلى جانب ملكية شركاء الصندوق للبرامج. ويتوافق هذا النهج أيضاً مع خاصية ضآلة حجم الأمانة العامة للصندوق ويكفل أن يكون نمو الصندوق كما هو مخطط له، ابتداءً من حافظته الأولية ولغاية الأهداف المنشود تحقيقها في عام 2021، قائماً على عمليات رصد قطرية معززة في جميع البرامج المشتركة التي ينسقها الصندوق. ومن شأن رفع القدرة الحالية على مستوى القطر أن يسمح للأمانة العامة للصندوق بالتركيز بشكل أكبر على البرامج التي تحتاج للدعم الأكبر. وسوف يقوم الصندوق أثناء تنفيذه لخطته الاستراتيجية بتطوير مصفوفة للمساءلة تشتمل على المعلومات التي تبين ما الذي يجب أن يقوم به كل طرف في هذا النهج المشترك للرصد.

تقتضي نافذة الصندوق متعددة السنوات الاتفاق على إطار للبرامج المشتركة والرصد والتقييم مع ملكية قوية على المستوى القطري. وتبعاً لذلك، من شأن إجراء استعراضات سنوية مشتركة للبرامج أن تعزز التقييم المشترك واستنباط الدروس (بما في ذلك إيجاد جوانب الكفاءة وتوفير التكاليف والسيناريوهات المعدلة لمواجهة التحديات). ويمكن للأمانة العامة للصندوق أن تشارك في هذه الاستعراضات إلى جانب شركائها حيث يمكنها أيضاً أن تنتهز الفرصة لملاحظة الأنشطة بصورة مباشرة على الأرض من خلال الزيارات للمواقع.

لضمان الاستغلال الأمثل لمواردها، لن تقوم الأمانة العامة للصندوق بزيارات منتظمة لاستثمارات الاستجابة الأولية لحالات الطوارئ إلا في ظروف خاصة[12] عندما تكون هناك حاجة إلى إجراء تعديلات مهمة على البرامج أو عند الإبلاغ عن وجود تحديات كبيرة. بالمقابل، سوف يعتمد الصندوق بصورة أساسية على شركات استشارية لإجراء عمليات تفتيش مفاجئة لما يقوم متلقو الإعانات بالإبلاغ عنه.

التقييمات

سوف يشجع الصندوق من خلال مرفق التعجيل على إجراء تقييمات في الأقطار بصفة منفردة ولمجموعة فرعية من الأقطار اعتماداً على المواضيع ذات الأولوية والتي سيتم تحديدها في الوقت المناسب. وسيتم إجراء تقييم تأسيسي للصندوق في أبريل/ نيسان 2019 (أي بعد سنة واحدة من الموافقة على الخطة الاستراتيجية) وسيتم إجراء تقييم آخر هو التقييم الختامي في عام 2021.

بالإضافة إلى هذه الخطة الاستراتيجية، ستستكمل الوثائق المنفصلة التالية الإطار الاستراتيجي لصندوق التعليم لا يمكن أن ينتظر للفترة 2018-2021.

- نظرية التغيير
- إطار النتائج الجماعية
- مذكرة إدارة مخاطر صندوق التعليم لا يمكن أن ينتظر وإطار المخاطر على مستوى المؤسسة
- التوقعات والمضامين المالية
- منهجية ترتيب الأولويات القطرية
- خطة التنفيذ
- الاستراتيجية الجنسانية
- استراتيجية تعبئة الموارد (قيد الإعداد)
- استراتيجية الاتصالات والمناصرة (قيد الإعداد)
- إطار تنمية القدرات (قيد الإعداد)
- مصفوفة المساءلة (قيد الإعداد)

11 بصفة أكثر تحديداً، يكون موظفو الأمانة العامة على اتصال دائم مع متلقي الإعانات لمناقشة مدى التقدم والتحديات والدروس المستفادة. وكذلك سيقدم كل متلقٍ للإعانة تقارير رسمية (نصف سنوية وسنوية ونهائية) استناداً إلى إطار رصد البرامج المعمول به لديه كذلك، يُنفذ رصد إضافي من خلال: (1) زيارات الأمانة، (2) الشركاء في اللجنة التنفيذية الذين تشارك منظماتهم في البرنامج، (3) الوكالات المترنسة للبرامج المشتركة و/أو وحدات دعم البرامج أو ما يكافؤها من الأطراف المدعومة من الصندوق والشركاء القطريين و/أو الرصد من قبل أطراف ثالثة مستقلة قطرية أو إقليمية.

12 من المتوقع أن تكون هناك حاجة لذلك في 20 بالمائة من استثمارات الاستجابة الأولية لحالات الطوارئ.

تلاميذ يرفعون أيديهم أثناء الدرس في مدرسة سلامة الأساسية المدعومة من اليونيسف في غالكايو بالصومال.
© اليونيسف/ نوليس-كورز

المرفقات

المرفق (1): ملخص مصفوفة المخاطر على مستوى المؤسسة

الخطة الاستراتيجية لصندوق التعليم لا يمكن أن ينتظر للفترة 2018-2021
الافتراضات والمخاطر

	الافتراضات/ المخاطر	استجابة الصندوق
التزامات مالية وتعبئة موارد	الافتراض: أن يتم على الأقل الحفاظ على الالتزامات المالية الدولية للمساعدة الإنمائية الرسمية/ أهداف التنمية المستدامة فيما تزيد وتتسع التزامات المانحين بتمويل التعليم في حالات الطوارئ- وخاصة للصندوق- خلال الفترة 2018-2021، بما في ذلك من خلال التمويل المبتكر والمانحين الجدد والتمويل الجماعي داخل القطر.	تقوم هيئات الحوكمة في الصندوق بدعم أعمال المناصرة وتعبئة الموارد على المستويين الدولي والقطري. يبين الصندوق النتائج الجارية للصندوق وقيمته المضافة، وينتهج نهجاً استباقياً في تعبئة الموارد (توزيع أولويات وقت الموظفين، ورعاية الشراكات الجديدة، وتنفيذ استراتيجية لتعبئة الموارد وخطة تمويل مبتكرة)
الالتزام السياسي والتنظيمي	الافتراض: أن يتم الحفاظ على الالتزام السياسي والتنظيمي تجاه التعليم في حالات الطوارئ ونتائج مؤتمر القمة العالمي للعمل الإنساني، وتجاه الصندوق بالتحديد، وأن تزيد خلال الفترة 2018-2021.	مشاركة فعالة لرؤساء وأعضاء هيئات حوكمة الصندوق في أعمال المناصرة. يدعم الصندوق المشاركة الفعالة لهيئات الحوكمة والمناصرين رفيعي المستوى؛ ويتقيد باستراتيجية واضحة للاتصالات على المستويين الدولي والقطري؛ ويبين النتائج الجارية للصندوق وقيمته المضافة.
السياق الخارجي في البلدان المستفيدة من البرامج	الافتراض: أن يكون لدى مانحي الصندوق ميل للعمل ومواصلة العمل في البيئات عالية المخاطر. وجود عدد كاف من متلقي الإعانات/ شركاء التنفيذ على المستوى القطري القادرين على العمل والاستجابة بمرونة في البيئات عالية المخاطر.	يصوغ الصندوق برامج مراعية للسياقات تحوز على تأييد جميع أصحاب المصلحة ويجري تنفيذها عبر وكالات مناسبة جري تقييمها مسبقاً. تطبق برامج الصندوق إدارة قوية للمخاطر كما أنه يتم رصد هذه البرامج عن كثب من قبل الأمانة العامة للصندوق فضلاً عن كونها قابلة لإعادة البرمجة حيثما اقتضى الأمر للتأقلم مع السياق المتغير.
النهج التحولي في التعليم في الأزمات	الافتراض: أن يدعم شركاء الصندوق (المانحون، الشركاء الحكوميون، متلقو الإعانات) طرق العمل الجديدة والنُهُج التحولية في التعليم في الأزمات، وأن ينفذوها، بفعالية (مثال: ردم الفجوة الإنسانية-الإنمائية، تحسين الأدلة، وضمان نتائج التعلم، والبرمجة المشتركة).	تدعم هيئات حوكمة الصندوق بفعالية التعاون وطرق العمل الجديدة وتركز على نتائج التعليم. تُصاغ برامج الصندوق من خلال اتصالات قوية مع جميع الشركاء الرئيسيين على المستوى القطري بشأن ولاية الصندوق وإطار النتائج. تشتمل برامج الصندوق على مؤشرات مناسبة وطموحة لدعم تحقيق إطار النتائج يتم رصدها عن كثب من قبل الأمانة العامة خلال التنفيذ. وترتكز برامج الصندوق على أدلة أفضل الممارسات والتعلم وتقوم بدورها بدعم عملية محسنة لتطوير الأدلة والتعلُّم، ليتم توزيعها ضمن مجتمع التعليم في حالات الطوارئ.

القدرة على المستوى القطري	الافتراض: توافر فرص كافية من القدرة والتنسيق والبرمجة على المستوى القطري لصياغة وتنفيذ وقياس التقدم في البرامج المشتركة واسعة النطاق للصندوق.	ينخرط الصندوق عن كثب في صياغة البرامج وضمان تطبيق عملية تشاورية قوية، والحصول على تأييد جميع الشركاء، وتحقيق الملكية الوطنية، وقدرة الشركاء على تنفيذ البرامج ورصدها، حسب الاقتضاء. تطوير طرائق حوكمة وتمويل مناسبة على المستوى القطري لتمكين توسعة البرامج المشتركة.
الحوكمة والأمانة العامة ونموذج التشغيل	الافتراض: أن يدعم نموذج الحوكمة والتشغيل وقدرة الأمانة العامة للصندوق إنجاز الاستراتيجية للفترة 2018-2021	تكفل هيئات حوكمة الصندوق توافق أطر الحوكمة والتشغيل وقدرة الأمانة العامة مع استراتيجية الصندوق
مخاطر الائتمان	الافتراض: وجود ما يكفي من الشركاء على المستوى القطري قادرين على إدارة التمويل بالمعايير المطلوبة والإبلاغ عن حالات سوء إدارة الأموال. المخاطرة: الغش أو الفساد أو تحويل مسار الأموال من قبل متلقي إعانات الصندوق أو أطراف ثالثة (بما ذلك الكيانات المدرجة)	يجب إجراء تقييم مسبق لمتلقي إعانات الصندوق ويجب الحصول على موافقة مكتب دعم الصندوق على المتلقين الفرعيين للإعانة. تعيين شركة مالية لإجراء الرصد المالي والتفتيشات المفاجئة لمتلقي الإعانات من غير الأمم المتحدة. تأسيس خط مباشر للتبليغ عن الغش والأعمال غير المشروعة والإعلان عن هذا الخط على نطاق واسع على المستوى القطري. ويتم التعامل مع المزاعم فوراً بما ينسجم مع إجراءات اليونيسف.
مبدأ عدم إلحاق الضرر	الافتراض: وجود ما يكفي من الشركاء على المستوى القطري قادرين على صياغة برامج مراعية للمخاطر وإدارتها.	تتم صياغة برامج الصندوق من خلال التشاور مع نطاق واسع من الشركاء مع التركيز على ضمانات الحماية وحقوق الإنسان والمساواة بين الجنسين. تكون البرامج مراعية للسياقات وتشتمل على تقييمات للمخاطر.[13] ويجب إجراء تقييم مسبق لمتلقي إعانات الصندوق وأن يتم الحصول على موافقة مكتب دعم الصندوق على متلقي المنح الفرعيين. والرصد عن كثب للبرامج من قبل الأمانة العامة للصندوق.

13 انظر: المذكرة التوجيهية للشبكة المشتركة بين الوكالات المعنية بالتعليم في حالات الطوارئ بشأن التعليم المراعي لظروف النزاعات

المرفق (2): البلدان المستفيدة من البرامج متعددة السنوات لبناء القدرة على التحمل للفترة 2018-2021

مدرجة حسب الترتيب الهجائي

1	أفغانستان	10	العراق	19	فلسطين/ الضفة الغربية وغزة
2	بنغلاديش	11	الأردن	20	الصومال
3	بوروندي	12	لبنان	21	جنوب السودان
4	الكاميرون	13	ليبيا	22	السودان
5	جمهورية أفريقيا الوسطى	14	مالي	23	الجمهورية العربية السورية
6	تشاد	15	ميانمار	24	أوغندا
7	جمهورية الكونغو الديمقراطية	16	النيجر	25	اليمن
8	إثيوبيا	17	نيجيريا		
9	هايتي	18	باكستان		

المرفق (3): إطار النتائج الاستراتيجية

الرقم	المؤشرات	خط الأساس (2017)	الهدف 2021
هدف الصندوق: بحلول 2021، ستكون التدخلات المدعومة من الصندوق قد وصلت إلى 8 ملايين بنت وولد وشاب متأثرين بالأزمات، ومن ضمنهم أبناء الجماعات المهمشة، مما سينتج عنه الارتقاء بنتائجهم التعليمية وتعزيز رفاههم الاجتماعي-العاطفي وإمكانية توظيفهم.			
1	عدد الأطفال والشباب من عمر 3-18 سنة الذين تم الوصول إليهم بمساعدة من الصندوق	369,346	7,800,000
نتائج التعليم الجماعية			
النتيجة (1): زيادة إمكانية الوصول إلى التعليم بالنسبة للبنات والأولاد المتأثرين بالأزمات.			
2	نسبة البرامج المدعومة من الصندوق التي حققت زيادة في إمكانية الوصول للتعليم للأطفال والشباب المتأثرين بالأزمات (عند توفر نقطتي بيانات اثنتين)	لا ينطبق	%75
النتيجة (2): تعزز الإنصاف والمساواة بين الجنسين في التعليم في الأزمات.			
3	نسبة عدد البنات إلى إجمالي عدد الأطفال والشباب الذين تم الوصول إليهم من قبل الصندوق.	النسبة المئوية للبنات في الخطط الحالية: 44.8% النسبة المئوية للبنات من الأطفال والشباب الذين تم الوصول إليهم بالفعل: 46.5% (تم الوصول إلى 171,786 بنتاً)	%476.54 (3.705 ملايين)
4	نسبة الأطفال والشباب الذين وُجد أن لديهم إعاقة وتم الوصول إليهم بدعم من الصندوق من مجمل الأطفال والشباب الذين تم الوصول إليهم.	سنة حتى تاريخه: 737 النسبة: 0.2%	%3.0
النتيجة (3): زيادة استمرارية واستدامة التعليم المقدم للبنات والأولاد المتأثرين بالأزمات			
5	نسبة البرامج المدعومة من الصندوق التي حققت زيادة في البقاء أو التحول أو الاكتمال بالنسبة للأطفال والشباب المتأثرين بالأزمات (عند توفر نقطتي بيانات اثنتين).	لا ينطبق	%75
النتيجة (4): تحسُّن نتائج التعلم والمهارات عند البنات والأولاد المتأثرين بالأزمات.			
6	نسبة البرامج المدعومة من الصندوق التي حققت نتائج تعلم/ مهارات بالنسبة للأطفال والشباب المتأثرين بالأزمات (عند توفر نقطتي بيانات اثنتين).	لا ينطبق	%65
النتيجة (5): ضمان البيئة التعليمية الآمنة والحامية والتعليم لجميع البنات والأولاد المتأثرين بالأزمات.			
7	نسبة المدارس والبيئات التعليمية المدعومة من الصندوق التي تفي بمعايير التعلم الآمن.	لا ينطبق	%75

الرقم	المؤشرات	خط الأساس (2017)	الهدف 2021
النتائج الاستراتيجية			
الناتج (1): زيادة الدعم السياسي لتعليم البنات والأولاد المتأثرين بالأزمات.			
8	التمويل السنوي الكلي للتعليم في حالات الطوارئ معبّراً عنه كنسبة مئوية من تمويل العمل الإنساني الدولي.	2.0% (4.0% من التمويل المخصص لقطاع معين)	4.2% (5.4% من التمويل المخصص لقطاع معين)
9	نسبة البلدان التي تعيش أزمة طويلة والمستهدفة من الصندوق بـ (1) أنظمة تعليمية مستجيبة للاعتبارات الجنسانية، (2) تعليم شامل للأطفال والشباب ذوي الإعاقة، (3) سياسات تتعلق بشمول اللاجئين والمشردين داخلياً.	(1) 17.4% (2) 12.5% (3) لا ينطبق	(1) 56.5% (2) 54.2% (3) سيتحدد لاحقاً
10	نسبة البلدان المتأثرة بالأزمات والمستفيدة من برامج الصندوق متعددة السنوات حيث تخصص صناديق التمويل الجماعي للعمل الإنساني العاملة على أساس قطري 10% على الأقل للقطاع التعليمي.	(3) لا ينطبق	75%
الناتج (2): زيادة تمويل التعليم في حالات الطوارئ للسكان المحتاجين			
11	إجمالي التمويل الذي يجمعه الصندوق على المستويين القطري والدولي، موزعاً حسب نوع الميزانية (إنساني، آخر).	القيمة المستهدفة: 153,000,000 دولار	1,500,000,000 دولار
12	نسبة التمويل الذي يتم جمعه من خلال (1) التمويل المبتكر (2) وجود مصادر غير تقليدية وخاصة.	(1) 0% (2) 2%	سيتحدد لاحقاً
الناتج (3): التخطيط المشترك والمملوك محلياً والاستجابة في الوقت المناسب.			
13	نسبة المقترحات متعددة السنوات للصندوق التي تمت صياغتها من خلال الآليات الإنسانية والإنمائية و/أو الدليل على التعاون بين الوكالات الإنسانية والإنمائية.	100% (1/1)	100%
14	نسبة البلدان المستفيدة من الاستجابة الأولية لحالات الطوارئ حيث تم صرف الأموال قبل مضي 8 أسابيع من تاريخ النداء الإنساني.	25% (4/1)	90%
15	نسبة البلدان المستفيدة من البرامج متعددة السنوات حيث تم صرف الأموال في غضون 4 أشهر من انتهاء الصندوق من تنفيذ مهمة تحديد النطاق.	0% (1/0)	90%
16	عدد البرامج متعددة السنوات التي تمت صياغتها بدعم من الصندوق.	1	21

الرقم	المؤشرات	خط الأساس (2017)	الهدف 2021
النتائج الاستراتيجية			
الناتج (4): قدرة محلية ودولية معززة على التحليل والبرمجة والرصد والتقييم.			
17	نسبة تمويل الصندوق المخصص بصورة مباشرة قدر الإمكان للمستجيبين الوطنيين والدوليين من أجل تحسين النتائج المتعلقة بالأشخاص المتأثرين والتقليل من تكاليف التعاملات، وفقاً للالتزامات المُتعهد بها في الصفقة الكبرى.	%19	%25
18	نسبة البرامج متعددة السنوات المدعومة من الصندوق التي ترصد نتيجتين تعليميتين جماعيتين اثنتين على الأقل.	لا ينطبق	سيتحدد لاحقاً
19	نسبة البلدان المنضوية ضمن مجموعة حيث يكون للوكالات الرئيسية في هذه المجموعة موظفون مخصصون ومتفرغون للمجموعة (منسق ومدير معلومات).	سيتحدد لاحقاً	سيتحدد لاحقاً
الناتج (5): تطبيق برامج قائمة على الأدلة من أجل تعليم منصف ومستمر وجيد وحامٍ في حالات الطوارئ.			
20	نسبة البرامج متعددة السنوات التي تتصدى لمسائل إمكانية الوصول والإنصاف والمساواة بين الجنسين والاستمرارية والجودة والحماية.	%100	%100
21	نسبة مقترحات بناء القدرة على التحمل متعددة السنوات التي تصاغ بمشاركة من الأشخاص المتأثرين.	%100	%100
22	عدد أنشطة الضمان وبذل العناية الواجبة التي نُفذت لكل استثمار.	سيتحدد لاحقاً	سيتحدد لاحقاً

الإجراءات الجديدة وحدها القادرة على تحقيق نتائج مختلفة

بيلي كوكس

التعليم لا يمكن أن ينتظر
صندوق من أجل التعليم في حالات الطوارئ
www.educationcannotwait.org
@EduCannotWait